تمثلات التفكير النحوي العربي في العصر الرقمي: من الوصف اللغوي إلى نماذج المعالجة اللسانية الحديثة

م.د. شيماء عبد الكريم حسين
الجامعة العراقية – رئاسة الجامعة

Representations of Arabic Grammatical Thought in the Digital Age: From Linguistic Description to Modern Linguistic Processing Models

Assistant Professor Dr. Shaimaa Abdul Karim Hussein

Iraqi University - University Presidency
shaimaa.hussain@aliraqia.edu.iq

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى استكشاف تمثلات التفكير النحوي العربي في العصر الرقمي، من خلال بيان الكيفية التي انتقل بها من إطار الوصف اللغوي في التراث النحوي إلى فضاءات المعالجة اللسانية الحديثة. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن التفكير النحوي العربي لا يقتصر على كونه منظومة تقعيدية لضبط البنية اللغوية، بل يمثل بناءً معرفيًا ومنهجيًا أسهم في تأسيس آليات دقيقة لتحليل العلاقات التركيبية والدلالية، بما يجعله قابلًا للإفادة منه في التطبيقات الرقمية المعاصرة. واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مع الإفادة من المنهج المقارن في رصد أوجه التقاطع بين مبادئ التفكير النحوي العربي وبعض تطبيقات اللسانيات الحاسوبية. وتناول البحث المرتكزات المعرفية للتفكير النحوي، وتمثلاته في الوصف اللغوي العربي، ثم ناقش مظاهر حضوره في تطبيقات المعالجة اللسانية الحديثة، ولا سيما التحليل النحوي الآلي، والوسم النحوي، والمدونات اللغوية، والمحللات النحوية، فضلًا عن بيان إمكانات توظيف القواعد النحوية العربية في نماذج الذكاء الاصطناعي وتحديات هذا التوظيف. وانتهى البحث إلى أن التراث النحوي العربي يمتلك مقومات معرفية تؤهله للإسهام في تطوير تطبيقات معالجة اللغة العربية، وأن إعادة توظيفه في البيئة الرقمية تمثل مدخلًا علميًا واعدًا لتعزيز كفاءة النماذج اللسانية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: التفكير النحوي العربي ، النحو العربي ،المعالجة اللسانية الحديثة، اللسانيات الحاسوبية ،الذكاء الاصطناعي اللغة العربية ،العصر الرقمي .

Abstract

This study explores the representations of Arabic grammatical thought in the digital age by examining its transformation from a descriptive linguistic framework rooted in the Arabic grammatical tradition to its contemporary applications in modern computational linguistics. The study is based on the premise that Arabic grammatical thought extends beyond a system of grammatical rules, constituting a comprehensive cognitive and methodological framework for analyzing syntactic and semantic relations . Such a framework provides valuable foundations for current language-processing technologies. The research adopts a descriptive-analytical approach, supplemented by a comparative perspective to identify points of convergence between the principles of Arabic grammatical thought and contemporary computational linguistic applications. It examines the cognitive foundations of Arabic grammatical thought, its manifestations in traditional linguistic description, and its role in modern language-processing technologies, including automatic syntactic parsing, part-of-speech tagging, linguistic corpora, and syntactic parsers. Furthermore, the study investigates the potential of employing Arabic grammatical principles in artificial intelligence models designed for Arabic language processing, while highlighting the challenges and future prospects of such integration. The findings demonstrate that the Arabic grammatical heritage possesses robust theoretical and methodological foundations capable of contributing significantly to the advancement of Arabic natural language processing and the development of more linguistically informed intelligent systems .

Keywords:

Arabic Grammatical Thought; Arabic Grammar; Computational Linguistics; Natural Language Processing; Artificial Intelligence; Arabic Language; Digital Age.

المقدمة :

يشهد الدرس اللغوي العربي في العصر الرقمي تحولات عميقة فرضتها التطورات المتسارعة في مجالات اللسانيات الحاسوبية والذكاء الاصطناعي، حيث لم تعد اللغة العربية موضوعًا للدراسة الوصفية فحسب، بل أصبحت موردًا معرفيًا يُعاد تمثيله داخل أنظمة حاسوبية تسعى إلى محاكاة العمليات اللغوية البشرية. وقد أفضى هذا التحول إلى إعادة النظر في التراث النحوي العربي بوصفه منظومة معرفية تمتلك من الدقة المنهجية والقدرة التفسيرية ما يؤهلها للإسهام في تطوير نماذج المعالجة اللسانية الحديثة، ولا سيما في ظل الحاجة المتزايدة إلى أدوات قادرة على تحليل البنية التركيبية للغة العربية وتمثيلها تمثيلًا حاسوبيًا دقيقًا. ولئن ارتبط النحو العربي تاريخيًا بوصف الظواهر اللغوية وتقعيدها، فإن التأمل في مناهج النحاة يكشف عن حضور واضح لآليات التفكير المنطقي والتنظيم المعرفي التي تجاوزت مجرد الوصف إلى بناء نماذج تفسيرية للعلاقات اللغوية. فقد اعتمد النحاة على منظومة من المبادئ المنهجية، مثل السماع والقياس والعامل والتعليل، لإنتاج قواعد كلية تفسر البنية اللغوية وتضبط انتظامها، وهو ما يجعل التفكير النحوي العربي قابلًا لإعادة القراءة في ضوء متطلبات البيئة الرقمية وتقنيات المعالجة الآلية للغة. وفي المقابل، تعتمد تطبيقات اللسانيات الحاسوبية الحديثة، بما في ذلك المحللات النحوية، وأنظمة الوسم الآلي، والنماذج اللغوية القائمة على الذكاء الاصطناعي، على تمثيل العلاقات النحوية في صورة نماذج رسمية قابلة للمعالجة الحاسوبية، الأمر الذي يفتح المجال أمام الإفادة من التراث النحوي العربي في بناء تطبيقات أكثر دقة في فهم اللغة العربية وتحليلها. ومن ثم يغدو البحث في تمثلات التفكير النحوي العربي داخل هذه التطبيقات ضرورة علمية تتجاوز حدود التأريخ للنحو إلى استكشاف إمكاناته المعرفية في البيئة الرقمية. وانطلاقًا من ذلك، يتناول هذا البحث العلاقة بين التفكير النحوي العربي وتطبيقات المعالجة اللسانية الحديثة، من خلال الكشف عن الأسس المعرفية التي قام عليها الفكر النحوي، وبيان مظاهر حضوره في تقنيات المعالجة الآلية والذكاء الاصطناعي، بما يسهم في

إبراز استمرارية المنجز النحوي العربي وقدرته على التفاعل مع التحولات التقنية المعاصرة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن التطور المتسارع لتطبيقات المعالجة اللسانية والذكاء الاصطناعي قد أدى إلى توسيع مجالات توظيف اللغة العربية رقميًا، في حين ما تزال العلاقة بين التفكير النحوي العربي والتركيبات المعرفية التي تقوم عليها هذه التطبيقات بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحليل. فمع كثرة الدراسات التي تناولت النحو العربي من منظور تراثي، والدراسات التي عالجت تقنيات المعالجة الآلية من منظور حاسوبي، لا تزال الدراسات التي تربط بين البعدين، وتبحث في تمثلات التفكير النحوي العربي داخل النماذج اللسانية الحديثة، محدودة نسبيًا، الأمر الذي يثير الحاجة إلى دراسة تكشف طبيعة هذه العلاقة وحدودها وآفاقها.

أهمية البحث :

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يسعى إلى بناء جسر معرفي بين التراث النحوي العربي واللسانيات الحاسوبية الحديثة، بما يبرز القيمة العلمية للفكر النحوي العربي في ضوء التحولات الرقمية الراهنة. كما يسلط الضوء على إمكانية الإفادة من المبادئ النحوية العربية في تطوير أدوات معالجة اللغة العربية، ويسهم في دعم الدراسات البينية التي تجمع بين علوم اللغة والذكاء الاصطناعي، فضلًا عن فتح آفاق بحثية جديدة لدراسة التراث اللغوي العربي بمنظور رقمي معاصر.

منهجية البحث:

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ يقوم على وصف المرتكزات المعرفية للتفكير النحوي العربي وتحليل آلياته في تفسير الظواهر اللغوية، ثم تتبع تمثلاته في تطبيقات المعالجة اللسانية الحديثة، مع الإفادة من المنهج المقارن عند بيان أوجه الالتقاء بين التصور النحوي العربي والنماذج الحاسوبية المعاصرة، وصولًا إلى تقويم

إمكانات الإفادة من التراث النحوي في تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي الخاصة باللغة العربية.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مبحثين رئيسين، يسبقهما تمهيد، ويعقبهما خاتمة تتضمن أبرز النتائج والتوصيات و ينتظم البحث في مبحثين رئيسين:

المبحث الأول: التفكير النحوي العربي بين النظرية والوصف اللغوي.

المبحث الثاني: تمثلات التفكير النحوي العربي في العصر الرقمي.

المبحث الأول: التفكير النحوي العربي بين النظرية والوصف اللغوي

المطلب الأول: مفهوم التفكير النحوي العربي ومرتكزاته المعرفية

يمثل التفكير النحوي العربي أحد أبرز مظاهر الوعي العلمي باللغة العربية؛ لأنه لا يقف عند حدود وصف الظواهر اللغوية وصفًا ظاهرًا، بل يتجاوز ذلك إلى تفسير العلاقات القائمة بين الألفاظ والتراكيب، والكشف عن القواعد التي تضبط انتظام الكلام العربي. وإذا كان الفكر في أصله هو «إعمال الخاطر في الشيء»، فإن التفكير النحوي هو إعمال العقل في بنية اللغة، واستحضار الشواهد والقواعد والمقدمات اللغوية لاستخلاص أحكام نحوية قادرة على تفسير الاستعمال العربي وتقعيده. ومن ثم فهو تفكير علمي يقوم على الاستنتاج من المقدمات والوقائع اللغوية، ولا ينحصر في حدود التنظير المجرد، بل يتصل بمنهج عام في النظر والتحليل والتقويم(الحازمي، ٢٠١٨).

وبناءً على ذلك، لا يمكن النظر إلى النحو العربي بوصفه مجموعة من الأحكام الإعرابية المتفرقة، وإنما ينبغي النظر إليه بوصفه نسقًا معرفيًا متكاملًا، تشكل من خلال تفاعل الوصف اللغوي مع المبادئ النحوية والمصطلحات العلمية. فالتفكير النحوي لا ينفصل عن الوصف النحوي؛ لأن وصف التراكيب اللغوية هو المجال العملي الذي تتجلى فيه قدرة النحوي على تحليل الكلام، وترتيب أبوابه، والتمييز بين أصوله وفروعه. كما أن المصطلح النحوي يمثل الأداة التي تجعل هذا الوصف منضبطًا، إذ يجعل الكلام على اللغة قائمًا على بناء علمي دقيق، لا على الملاحظة العابرة أو التعبير العام(طلمون، د.ت).

وقد برز هذا الطابع العلمي في النحو العربي منذ مرحلة مبكرة؛ إذ تكشف دراسة كتاب سيبويه عن وجود نظام نحوي متكامل نسبيًا، يقوم على جملة من العناصر الكبرى، منها: المبادئ النحوية، والمصطلحات، والوصف المنظم للتراكيب. ولذلك فإن التفكير النحوي عند سيبويه لا يتمثل في باب واحد أو مصطلح مفرد، وإنما يتشكل من مجموع العناصر التي تحكم نظرته إلى اللغة. فالباحث قد يفرد مبدأ التقدير بالدراسة، أو ينظر في مصطلح «المفعول»، أو يدرس جملة الصلة، غير أن هذه العناصر جميعًا لا تكتسب معناها الكامل إلا داخل النسق العام الذي يؤلف تفكير سيبويه النحوي(طلمون، د.ت، ص٩٥).

ومن أهم مرتكزات هذا التفكير مبدأ السماع؛ إذ اعتمد النحاة على المادة اللغوية المأثورة عن العرب، وجعلوها أساسًا في بناء القاعدة وتقويم الاستعمال. ولم يكن السماع مجرد جمع للألفاظ والتراكيب، بل كان مادة للتحليل والاستنباط، إذ ينطلق النحوي من الكلام العربي الموثوق به ليكشف عن انتظامه. ومن هنا يظهر أن النحو العربي نشأ متصلًا بواقع اللغة لا منفصلًا عنه، وأن القاعدة لم تكن سابقة على الاستعمال، بل مستخلصة منه ومبنية عليه.

ويأتي القياس بوصفه مرتكزًا ثانيًا من مرتكزات التفكير النحوي؛ لأنه الأداة التي ينتقل بها النحوي من الشاهد الجزئي إلى الحكم الكلي. وقد أشار البحث في تاريخ النحو إلى أن من المبادئ العامة عند النحويين العرب تطوير المقاييس الخاصة بالحكم على الألفاظ الواردة في الاستعمال العربي، فضلًا عن تقسيم البناء النحوي إلى أصول وفروع، ووصف علاقة الفروع بالأصول. وهذا يدل على أن النحاة لم يكتفوا بتسجيل المسموع، بل أقاموا عليه بناءً نظريًا يسمح بالتعميم، والترجيح، وردّ الفروع إلى أصولها(طلمون، د.ت، ص٩٦).

أما العامل فيعد من أكثر المفاهيم مركزية في التفكير النحوي العربي؛ لأن النحاة جعلوه وسيلة لتفسير أثر بعض الألفاظ في بعض، وربطوا به تغير أواخر الكلمات واختلاف مواقعها الإعرابية. وقد عُدَّ تبني مفهوم «العمل» عنصرًا مركزيًا عند النحويين العرب، إلى جانب عنايتهم بإعراب الأسماء والأفعال المضارعة. ومن خلال هذا المفهوم تحوّل النحو من مجرد وصف خارجي للكلام إلى محاولة تفسيرية تكشف العلاقات الخفية بين أجزاء التركيب، وتبين سبب الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم.(طلمون، د.ت، ص٩٦)

ويتصل بالعامل مبدأ التعليل، وهو من السمات البارزة التي منحت النحو العربي طابعه العقلي. فقد كان النحوي لا يقف عند الحكم، بل يحاول أن يفسر علته، وأن يرد الظاهرة إلى سبب لغوي أو قياسي أو استعمالي. ويظهر هذا بوضوح في تفكير ابن جني، الذي قدم في كتابه الخصائص رؤية قائمة على تعليل الظواهر وربطها بتاريخ اللغة وتطورها؛ إذ ذهب إلى أن اختلاف لغات العرب قد يرجع إلى أن الوضع الأول جاء على خلاف، مع كونه قائمًا على صحة وقياس، ثم أحدث العرب بعد ذلك أشياء للحاجة إليها، لكنها جرت على قياس ما وضع في الأصل(مهدي،٢٠١٠،ص١٠).

ويكشف هذا النص عن بعد عميق في التفكير النحوي، وهو أن القاعدة النحوية ليست جامدة، بل لها صلة بتاريخ اللغة وتطورها. ومن هنا تبرز أهمية المنهج التاريخي في فهم بعض الظواهر النحوية؛ لأنه يتتبع الظاهرة في عصور مختلفة، وينظر فيما أصابها من تغير، ويحاول الوقوف على أسباب هذا التغير وقوانينه. وقد بينت الدراسات الحديثة أن المنهج التاريخي يساعد على حل كثير من إشكاليات القواعد اللغوية عامة والنحوية خاصة، لأنه لا يعزل القاعدة عن سياقها الزمني واللغوي(ابن جني،د.ت،ص٣١).

ومن مرتكزات التفكير النحوي كذلك التقدير، وهو مبدأ يلجأ إليه النحاة لتفسير ما لا يظهر في البنية السطحية للكلام. فالنحوي قد يفترض عنصرًا محذوفًا أو مقدرًا حتى يستقيم التحليل، ويكشف العلاقة بين أجزاء التركيب. وقد عُدَّ مبدأ التقدير من العناصر التي يمكن أن تُدرس داخل تفكير سيبويه النحوي، شأنه شأن دراسة المصطلحات أو التراكيب، لأنه يكشف عن قدرة النحوي على تجاوز الظاهر اللغوي إلى البنية العميقة التي يستند إليها الحكم النحوي(طلمون،د.ت،ص٩٦).

ولا يقل الاصطلاح النحوي أهمية عن هذه المرتكزات؛ لأنه القالب الذي تنتظم داخله المفاهيم والأحكام. فالمصطلح ليس لفظًا عابرًا، وإنما هو أداة علمية تضبط حدود الظاهرة، وتميزها من غيرها، وتسمح بتداولها داخل الدرس النحوي. ولذلك قيل إن الاصطلاح النحوي هو «ذلك القالب الذي يجعل الوصف النحوي المعتمد على المبادئ النحوية مبنيًا بناءً علميًا مدققًا يتميز عن غيره من العلوم والتعابير الدارجة»(طلمون،د.ت،ص٩٤).

ومن هنا يمكن القول إن التفكير النحوي العربي قام على تفاعل ثلاثة عناصر كبرى: المادة اللغوية المسموعة، والمبادئ العقلية المنظمة، والمصطلحات العلمية الضابطة. وقد ظهر هذا التفاعل في جهود النحاة الأوائل، ولا سيما في كتاب سيبويه، الذي لا يمثل مجرد بداية معزولة للنحو، بل يكشف عن نظرية نحوية متطورة ومركبة، حتى ذهب بعض الباحثين إلى أن سيبويه كان متبعًا لنظرية نحوية سابقة عليه أكثر من كونه مبتدعًا لها من العدم(طلمون،د.ت،ص٩٩).

وبذلك يتضح أن مفهوم التفكير النحوي العربي لا ينحصر في معرفة القواعد أو حفظ الأبواب، بل يعني امتلاك منهج في النظر إلى اللغة، يقوم على السماع، والقياس، والعمل، والتعليل، والتقدير، وضبط المصطلح، وردّ الفروع إلى الأصول. وهو تفكير يجمع بين الوصف والتحليل، وبين الاستعمال والتنظير، وبين التراث اللغوي والوعي المنهجي. ومن ثم فقد أسهم هذا التفكير في بناء علم النحو بوصفه علمًا عربيًا أصيلًا، قادرًا على وصف اللغة وتفسيرها، ومهيئًا في الوقت نفسه لأن يكون أساسًا تستفيد منه الدراسات اللسانية الحديثة ونماذج المعالجة اللغوية في العصر الرقمي.

المطلب الثاني: تمثلات التفكير النحوي في الوصف اللغوي العربي

لا يقتصر الوصف اللغوي في التراث النحوي العربي على رصد الظواهر اللغوية وتصنيفها، وإنما يتجاوز ذلك إلى الكشف عن الآليات الفكرية التي اعتمدها النحاة في تحليل التراكيب واستنباط الأحكام. ومن ثم فإن الوصف النحوي يمثل صورة عملية للتفكير النحوي، إذ تتجلى فيه قدرة النحوي على الموازنة بين النصوص المسموعة والقواعد الكلية، والنظر في الاحتمالات المختلفة التي يجيزها النظام اللغوي. ولهذا لم يكن الحكم النحوي في جميع المواضع حكمًا جامدًا أو واحدًا لا يقبل غيره، بل كان في كثير من الأحيان ثمرة لاجتهاد علمي يقوم على الترجيح بين أوجه متعددة يقتضيها السياق اللغوي وتحتملها القواعد العامة، وهو ما يكشف عن مرونة العقلية النحوية واتساعها في معالجة الظواهر اللغوية(جرار،د.ت،ص١٣).

وتدل كتب النحو على أن تعدد الأحكام لم يكن ناتجًا عن اضطراب في القواعد أو تناقض في أصولها، وإنما كان نتيجة طبيعية لتعدد الشواهد واتساع الاستعمال العربي، فالنحاة كانوا يعيدون النظر في النصوص، ويقارنون بين نظائرها، ثم يستنبطون منها الأحكام التي يرونها أقرب إلى سنن العربية. ومن ثم فإن اختلافهم في بعض المسائل لا يعبر عن ضعف المنهج، وإنما يكشف عن حيوية التفكير النحوي وقدرته على

استيعاب التنوع اللغوي دون الإخلال بالأصول العامة. ولهذا لم يعد الحكم النحوي مجرد تقرير لقاعدة ثابتة، وإنما أصبح عملية عقلية تجمع بين السماع والقياس والتعليل والترجيح(ابن الشجري،د.ت،ج١،ص٥٦؛ابن جني،د.تص٦٧٣،٦٣٣).

ومن أبرز المظاهر التي تكشف عن هذا المنهج قبول النحاة لاحتمال تعدد أوجه الإعراب متى احتملها التركيب ولم تعارض أصلاً من أصول العربية. وقد وجد هذا الاتجاه قبولًا واسعًا عند المدرسة الكوفية التي اتسمت بالتوسع في القياس والإجازة، فلم تكن تقصر صحة التعبير على الوجه الأشهر، بل كانت تجيز الوجه الأضعف إذا اقتضته الحاجة، ما دام قائمًا على أصل لغوي صحيح. ولذلك نص علماء العربية على أن المتكلم قد يضطر إلى استعمال وجه يقل استعماله، ولكنه لا يخرج بذلك عن دائرة الفصاحة؛ لأن العربية في أصلها لغة واسعة، تحتمل من الأساليب ما لا تحتمله كثير من اللغات الأخرى(ابن السراج،د.ت،ج١،ص٦٣؛ابن جني،د.ت،ص٦٣٣).

ويتضح هذا المعنى أيضًا فيما قرره ابن السراج حين أكد أن القياس إذا اطرد في باب من الأبواب فلا ينبغي أن يهدم بسبب حرف شذ عنه، لأن الشاذ لا يقاس عليه ابتداء، غير أنه إذا ثبت سماعه عن عربي يحتج بلغته فلا يجوز إهماله أو إسقاطه، بل ينبغي البحث عن علته ومذهبه، إذ ربما قصد المتكلم به وجهًا من وجوه الفصاحة أو اعتمد أصلًا من أصول العربية يبرر استعماله. وهذا يدل على أن التفكير النحوي لم يكن يقف عند ظاهر المخالفة، وإنما كان يحاول تفسيرها وربطها بالنظام العام للغة، وهو ما يعكس نزعة تحليلية واضحة لدى النحاة(ابن السراج،د.ت،ج١،ص٤٦٣؛ابن جني،د.ت،ص٣١٤).

ومن هنا نشأت فكرة الاحتمال في الحكم النحوي، وهي من أبرز الخصائص المنهجية التي ميزت الدرس النحوي العربي. فالاحتمال لا يعني التردد أو الجهل بالحكم، وإنما يعني وجود أكثر من وجه صحيح يمكن أن يحمله التركيب اللغوي، على أن يظل لكل

وجه ما يسنده من دليل أو قاعدة. وقد أوضح ابن جني أن العالم قد يفتي بوجه من الأوجه؛ لأنه أظهرها عنده، مع اعتقاده بصحة غيره، وبذلك لا يكون اختياره نفيًا لبقية الأوجه، وإنما ترجيحًا لما يراه أقوى من غيره. واستشهد لذلك بما صنعه سيبويه في بعض المواضع التي أجاز فيها أكثر من تخريج مع اختلاف درجة القوة بين هذه الأوجه. ويكشف هذا النص عن وعي النحاة بالفارق بين صحة الوجه النحوي وبين قوة الاحتجاج له، وهو فارق يمثل أحد أهم أسس التفكير العلمي في النحو العربي(ابن جني،د.ت،ص٦٣٢-٦٣٣؛سيبويه،د.تج٢،ص١٥٩؛الملخ،د.ت،ص٩٤١).

كما أدرك النحاة أن تعدد الأوجه لا يعني قبول جميع الاحتمالات على إطلاقها، وإنما يشترط أن يكون كل احتمال مستندًا إلى قاعدة معتبرة أو شاهد صحيح. فإذا خالف الاحتمال أصول العربية أو افتقد ما يسنده من قياس أو سماع وجب إسقاطه، لأن الاحتمال المقبول هو الذي يظل مندرجًا تحت النظام النحوي العام. ومن ثم فإن مرونة التفكير النحوي لم تكن مرونة منفلتة، وإنما كانت مرونة منضبطة تحكمها الأصول والقواعد، وهو ما حفظ للنحو العربي توازنه بين المحافظة على القياس ومراعاة تنوع الاستعمال اللغوي(ابن جني،د.ت،ص٦٧٣٢).

وقد انعكس هذا المنهج في اللغة الاصطلاحية التي استخدمها النحاة عند إصدار الأحكام؛ إذ تكثر في مؤلفاتهم ألفاظ مثل: «يحتمل»، و«قد يكون»، و«ربما»، و«يغلب على الظن»، و«أظن»، و«يتصور»، وهي صيغ لا تدل على ضعف العالم أو تردده، وإنما تعبر عن إدراكه لطبيعة الظاهرة اللغوية، واعترافه بإمكان تعدد التوجيهات متى احتملها الدليل. ولذلك أصبحت هذه الألفاظ جزءًا من المنهج العلمي الذي اتبعه النحويون في دراسة اللغة، لأنها تشير إلى أن الحكم النحوي يقوم على النظر والاستدلال والترجيح، لا على الجزم المطلق في جميع المواطن. كما كانوا يفتتحون

بعض أحكامهم بأداتي «إما» و«أو»، لما تحملانه من دلالة على التخيير أو الاحتمال، وهو استعمال يعكس مرونة العقل النحوي واستعداده للنظر في أكثر من تفسير للتركيب الواحد، ما دام كل تفسير يجد ما يؤيده من القياس أو السماع(ابن هشام،د.ت،ج١،ص٧٢–٧٤؛الزيدي،د.ت،ص٤١٧؛النيسابوري،د.ت،ج١،ص٩٩–١٠٠).

وتظهر تطبيقات هذا المنهج بوضوح في كتب التفسير والإعراب؛ إذ لم يتردد النحاة في عرض أكثر من وجه للمسألة الواحدة، ثم ترجيح ما يرونه أقرب إلى سياق الكلام. ومن ذلك ما ذكره أبو حيان في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]، حيث ذهب إلى أن مفعول فعل «ليخش» محذوف، ثم ذكر احتمالين لتوجيه هذا الحذف؛ أحدهما أن يكون المحذوف اسم الجلالة، والآخر أن يكون الحذف من باب الإعمال، بحيث يعمل الفعل الثاني ويحذف معمول الأول. ولم يقطع بأحد الوجهين ابتداءً، وإنما عرض الاحتمالين مع بيان ما يستند إليه كل منهما، وهو ما يعكس منهجًا علميًا يقوم على استقصاء وجوه التحليل قبل إصدار الحكم النهائي(ابو حيان،د.ت،ج٣، ص١٨٥).

ومن أمثلة ذلك أيضًا اختلاف أوجه إعراب ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]؛ إذ احتمل لفظ «الذين» الجر على أنه صفة للمتقين أو بدل منهم، كما احتمل الرفع على الابتداء، واحتمل النصب على تقدير فعل محذوف، نحو: «أعني». ولم ير النحاة في هذا التعدد تعارضًا بين الأحكام، بل اعتبروه نتيجة لما يسمح به التركيب من احتمالات صحيحة تؤيدها القواعد النحوية، وهو ما يدل على أن الوصف النحوي لم يكن قائمًا على الجمود، وإنما على استيعاب الإمكانات التعبيرية التي تتيحها العربية(ابن الانباري،د.ت،ص٤٦).

ومن الشواهد التي تؤكد هذا المنهج كذلك ما أورده أبو حيان في شرح بيت عروة بن حزام:

وما لي – يا عفراء – إلا ثمانيةٌ* يطالبني عمرو ثمانين ناقة**

إذ رأى أن «ما» تحتمل أن تكون استفهامية، فلا يحتاج الكلام إلى تقدير محذوف، كما تحتمل أن تكون نافية، فيكون التقدير: وما ملكي إلا ثمانية. ويكشف هذا المثال عن أن النحوي لم يكن يبحث عن وجه واحد يلزم به النص، وإنما كان ينظر في جميع الأوجه التي يجيزها السياق، ثم يوازن بينها في ضوء القواعد العامة والاستعمال العربي(ابو حيان،د.ت،ج٨،ص١٨٠).

وسلك ابن هشام المنهج نفسه عند حديثه عن الضمير المسمى ضمير الفصل أو العماد، فذكر أن بعض المواضع تحتمل الفصلية أو التوكيد أو الابتداء، بينما يختص بعضها بوجهين دون الثالث بحسب طبيعة التركيب وما يترتب عليه من دلالة وإعراب. كما عرض ثلاثة أوجه في إعراب قولهم: «حبذا زيد» على القول بأن «حب» فعل و«ذا» فاعله، فاحتمل أن يكون «زيد» مبتدأ والجملة خبرًا، أو خبرًا لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ حذف خبره وجوبًا. ولا يدل هذا التعدد على اضطراب في التحليل، وإنما يكشف عن مرونة التفكير النحوي في استيعاب الإمكانات المختلفة التي يسمح بها النص، مع بقاء كل وجه مستندًا إلى أصل من أصول النحو(ابن هشام،د.ت،ج٢،ص٥٧١–٥٧٢، ٦٤٠).

ولم يقتصر استعمال ألفاظ الاحتمال على مسائل الإعراب، بل امتد إلى تقويم الأحكام النحوية نفسها. فقد نقل ابن مالك أن بعض النحويين «يظنون» لزوم اقتران جواب «لو» باللام، ثم رجح خلاف ذلك، مبينًا أن حذف اللام جائز في أفصح الكلام المنثور. ويكشف استعماله لفظ «يظن» عن إدراكه أن الحكم السابق لم يبلغ درجة القطع، وإنما

هو اجتهاد قابل للمراجعة في ضوء الشواهد اللغوية. كما استعمل أبو علي الفارسي التعبير نفسه في حديثه عن زيادة «ثم» في بعض المواضع، حين قال: «وكذلك أظنه»، مما يدل على أن الظن عند النحاة لم يكن مرادفًا للشك، وإنما كان تعبيرًا عن ترجيح علمي يستند إلى الأدلة المتوافرة دون ادعاء اليقين المطلق(ابن مالك،د.ت،ص١٧٨؛السيوطي،د.ت،د.ت،ج٥،ص١٠٩؛الفارسي،د.ت،ج١،ص١٥١).

ومن هنا يتبين أن الأحكام النحوية في التراث العربي لم تبن جميعها على القطع، بل قامت طائفة منها على غلبة الظن، وهو أمر ينسجم مع طبيعة اللغة واتساع استعمالها. فاللغة ظاهرة إنسانية متجددة، ولا يمكن أن تحصر جميع تراكيبها في وجه واحد أو تفسير واحد، ولهذا ترك النحاة مجالًا للاجتهاد والترجيح، مع التزامهم الدائم بأصول القياس والسماع. وقد أسهم هذا المنهج في إثراء الدرس النحوي، ومنحه قدرة على استيعاب النصوص المختلفة دون إخلال بالقواعد العامة، وهو ما يفسر استمرار صلاحية التراث النحوي العربي للاستفادة منه في الدراسات اللسانية الحديثة، ولا سيما في مجالات تحليل التراكيب وبناء النماذج اللغوية التي تعتمد على تعدد الاحتمالات وترجيح الأنسب منها وفق السياق.

المبحث الثاني: تمثلات التفكير النحوي العربي في العصر الرقمي.

المطلب الأول: المطلب الأول: تمثلات التفكير النحوي في الوصف اللغوي العربي

يمثل الوصف اللغوي التطبيق العملي للتفكير النحوي العربي؛ إذ لم يكن هدف النحاة مجرد تسجيل الظواهر اللغوية أو حصرها، وإنما السعي إلى الكشف عن العلاقات التي تحكم بناء التراكيب، واستنباط القواعد الكلية التي تنتظمها. ومن ثم فإن الوصف النحوي عند العرب جاء ثمرةً لعملية عقلية مركبة، تبدأ بجمع الشواهد اللغوية الموثوقة، ثم إخضاعها للمقارنة والتحليل، فالقياس عليها، وصولًا إلى بناء قاعدة عامة تفسر

الظاهرة وتحكم نظائرها. وبهذا المعنى غدا الوصف النحوي نشاطًا علميًا يتجاوز الملاحظة المباشرة إلى بناء نموذج تفسيري يربط بين الظاهرة اللغوية وأصولها النظرية، وهو ما منح النحو العربي طابعًا عقليًا ومنهجيًا ظل حاضرًا في مختلف مراحله التاريخية(العوادي،٢٠٢٣،ص٢٥).

ولم يقف هذا الوصف عند حدود البنية الظاهرة للجملة، بل اتجه النحاة إلى البحث عن الأصول التي تقوم عليها التراكيب، فاعتمدوا فكرة التقدير والحذف والتقديم والتأخير والإضمار، وعدُّوا هذه الوسائل أدوات علمية لتفسير ما يرد في الكلام العربي من تراكيب لا يكفي ظاهرها وحده لإدراك العلاقات النحوية الكامنة فيها. وقد أسهم هذا المنهج في تكوين تصور عميق للتركيب اللغوي يقوم على التمييز بين ما يظهر في اللفظ وما يقدر في التحليل، وهو تصور يقترب في كثير من جوانبه من المفاهيم التي تبنتها اللسانيات الحديثة في حديثها عن البنية العميقة والبنية السطحية(زكريا،١٩٨٢،ص١٦٣؛العوادي،٢٠٢٣،ص٢٥-٢٦).

ويظهر أثر هذا الاتجاه بوضوح في اعتماد النحاة على الفرضيات التفسيرية للوصول إلى صحة القاعدة النحوية؛ إذ كانوا يلجؤون إلى افتراض تراكيب مقدرة كلما اقتضى التحليل ذلك، كما في المضارع الواقع في جواب الطلب، الذي ربطوه بأصل تركيبي قائم على أسلوب الشرط، وكذلك في مسائل الحذف والتقديم والتأخير التي لا يستقيم تفسيرها إلا بإعادة بناء التركيب الأصلي للجملة. ولم يكن هذا الافتراض خروجًا عن النص، بل وسيلةً علمية تهدف إلى المحافظة على انسجام النظام النحوي، وربط الفروع بأصولها، وهو ما يدل على أن التفكير النحوي العربي لم يكن وصفًا شكليًا، وإنما كان قائمًا على تحليل عقلي يستند إلى البرهان والاستدلال(العوادي،٢٠٢٣،ص٢٥).

وقد لفتت الدراسات اللسانية الحديثة إلى أن هذا المنهج يكشف عن طابع علمي واضح في النحو العربي؛ إذ إن فكرة الأصل المقدر التي اعتمدها النحاة تقابل إلى حد بعيد

مفهوم البنية العميقة في النظرية التوليدية التحويلية، بينما تمثل صورة الجملة المنطوقة ما يعرف بالبنية السطحية. ويؤكد هذا التقارب أن النحو العربي لم يكن بعيدًا عن التفكير التحليلي الذي تبنته الدراسات اللسانية المعاصرة، بل سبق إليها في كثير من آلياته، وإن اختلفت المصطلحات والأطر النظرية بين القديم والحديث(حماسة، ١٩٩٠؛العوادي،٢٠٢٣،ص٢٥-٢٦).

ومن أبرز مظاهر هذا التفكير اعتماد النحاة على التحليل التدريجي للتراكيب، بحيث يبدأ الباحث من الجملة الملفوظة، ثم يعيدها إلى عناصرها الأصلية، ويكشف العلاقات النحوية التي تربط بين مكوناتها. وتظهر هذه الآلية في أساليب التحذير والإغراء والاشتغال والتنازع وغيرها من الأبواب التي لا يمكن تفسيرها اعتمادًا على ظاهر التركيب وحده، بل تحتاج إلى تقدير عناصر محذوفة يستقيم بها البناء النحوي. ولذلك أصبح التقدير جزءًا أصيلًا من الوصف النحوي، لا غايةً في ذاته، وإنما وسيلة للكشف عن البنية الأصلية التي يقوم عليها الكلام العربي(العوادي،٢٠٢٣،ص٢٦).

ومن الأمثلة الدالة على ذلك أسلوب التحذير في نحو: «رأسك والسيف»، إذ يرى النحاة أن هذا التركيب لا يفهم على ظاهره، وإنما يقوم على تقدير فعل محذوف يفسره المعنى، وهو «احذر»، فيكون التقدير: «احذر رأسك واحذر السيف». ويكشف هذا التحليل عن أن النحوي لا يكتفي بوصف الجملة كما وردت، بل يعيد بناءها ذهنيًا حتى يصل إلى الصورة التي تفسر العلاقات الإعرابية والدلالية بين عناصرها، وهو منهج يقوم على الاستدلال والافتراض أكثر مما يقوم على النقل المباشر(العوادي،٢٠٢٣،ص٢٦-٢٧).

كما يتجلى هذا التفكير في معالجة النحاة للمسائل الخلافية؛ إذ كانوا يعرضون أكثر من احتمال للمسألة الواحدة، ثم يوازنون بين الأدلة ويقارنون الحجج حتى ينتهوا إلى

الرأي الذي يرونه أقرب إلى أصول العربية. ففي مسألة تقديم معمول خبر «ما» النافية عليها، بنى الكوفيون رأيهم على القياس على أدوات النفي الأخرى، بينما اعتمد البصريون على اختلاف طبيعة «ما» في العمل والتركيب، ثم جاء ابن الأنباري فعرض حجج الفريقين، ورجح أحد الرأيين بعد مناقشة أدلتهما مناقشة علمية. ويكشف هذا المسلك عن أن الخلاف النحوي لم يكن خلافًا لفظيًا، وإنما كان قائمًا على بناء فرضيات وتحليلها واختبارها ثم ترجيح ما تؤيده الأدلة، وهو ما يمثل صورة واضحة للتفكير العلمي في الدرس النحوي العربي(ابن الانباري،د.ت،ج١،ص١٧٢-١٧٣؛العوادي،٢٠٢٣،ص٣٠).

ومن ثم يمكن القول إن الوصف اللغوي عند النحاة العرب لم يكن مجرد تسجيل للظواهر، بل كان عملية تحليلية متكاملة، جمعت بين السماع والقياس، وبين الملاحظة والاستنباط، وبين البنية الظاهرة والبنية المقدرة، وهو ما أتاح للنحو العربي أن يؤسس نظامًا علميًا قادرًا على تفسير التراكيب المختلفة وربطها بقواعد عامة. كما أن هذا المنهج يكشف عن عمق التفكير النحوي العربي، ويؤكد أن كثيرًا من الآليات التي تعدها اللسانيات الحديثة من أدوات التحليل اللغوي كانت حاضرة في التراث النحوي العربي، وإن جاءت في إطار مصطلحي مختلف، الأمر الذي يبرز أصالة هذا التراث وقدرته على مواكبة الدراسات اللسانية المعاصرة.

المطلب الثاني : منهج النحاة في تحليل التراكيب

اتسم منهج النحاة العرب في تحليل التراكيب اللغوية بالشمول والدقة، فلم يقتصر على بيان الوظائف الإعرابية للكلمات، وإنما اتجه إلى الكشف عن العلاقات التي تربط أجزاء التركيب بعضها ببعض، وبيان الأسس التي يقوم عليها انتظام الجملة العربية. ومن هنا أصبح التحليل النحوي عملية عقلية متكاملة تبدأ من ملاحظة الظاهرة اللغوية، ثم تفسيرها في ضوء القواعد العامة، وربطها بما يماثلها من شواهد، وصولًا إلى بناء

حكم نحوي منضبط يحقق الاتساق بين الاستعمال اللغوي والنظام النحوي. وقد أسهم هذا المنهج في تكوين رؤية علمية للنحو العربي جعلته علمًا قائمًا على الاستقراء والاستنباط، لا مجرد وسيلة لضبط أواخر الكلمات(العوادي،٢٠٢٣،ص٢٥).

واعتمد النحاة في تحليلهم للتراكيب على مبدأ استقراء كلام العرب، فجعلوا النصوص الفصيحة أساسًا لاستنباط القواعد، ثم أخضعوا تلك النصوص للمقارنة والقياس، وهو ما أتاح لهم الوصول إلى قواعد عامة يمكن تطبيقها على نظائرها. ولم يكن القياس عندهم بديلاً عن السماع، وإنما وسيلة لربط الجزئيات بالكليات، وتفسير ما يستجد من تراكيب في ضوء الأصول المستقرة. ولهذا جاء التحليل النحوي مبنيًا على التفاعل بين الشاهد اللغوي والقاعدة، بحيث لا تنفصل القاعدة عن أصلها الاستعمالي، ولا يبقى الشاهد مجرد مثال منفرد خارج إطار النظام العام(العوادي،٢٠٢٣،ص٢٥-٢٦ذ).

ومن الخصائص المنهجية البارزة في تحليل التراكيب اعتماد النحاة على فكرة التقدير، إذ رأوا أن كثيرًا من التراكيب لا يمكن تفسيرها تفسيرًا دقيقًا بالاعتماد على ظاهرها وحده، بل لابد من افتراض عناصر محذوفة تقتضيها القواعد أو يفرضها المعنى. ومن ثم أصبح التقدير وسيلة تفسيرية تكشف البنية الأصلية للجملة، وتوضح العلاقات النحوية التي قد تخفى في بنيتها الظاهرة. وهذا الاتجاه يبرز عمق التفكير النحوي العربي؛ لأنه ينظر إلى الجملة على مستويين: مستوى ظاهر يتمثل في الملفوظ، ومستوى أعمق يتمثل في العناصر المقدرة التي يستقيم بها التحليل(زكريا،١٩٨٢،ص١٦٣؛العوادي،٢٠٢٣،ص٢٦).

وتتجلى هذه الآلية في أساليب التحذير والاشتغال والتنازع، إذ اعتمد النحاة على إعادة بناء التركيب الأصلي للوصول إلى تفسير العلاقات الإعرابية. ففي أسلوب التحذير، مثل: «رأسك والسيف»، قدروا فعلًا محذوفًا هو «احذر»، ليصبح التركيب قائمًا على

أساس نحوي واضح. كما يظهر ذلك في باب الاشتغال، الذي يقوم على تقدير عامل محذوف يفسره العامل المذكور بعده، وفي باب التنازع الذي يتطلب تحديد العامل الأحق بالعمل وفق القواعد المقررة. ولم تكن هذه التقديرات افتراضات اعتباطية، وإنما استندت إلى أصول دقيقة تضبطها قواعد العربية وسياقات الاستعمال(العوادي،٢٠٢٣،ص٢٦-٢٧، ٣٦-٣٧).

كما تميز منهج النحاة بإفساح المجال للاحتمالات الإعرابية متى احتملها التركيب، ولذلك نجدهم يعرضون أكثر من وجه للمسألة الواحدة، ثم يناقشون أدلة كل وجه، ويرجحون ما يرونه أقرب إلى القياس أو السماع. ويظهر هذا بوضوح في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، حيث لم يكن المقصود مجرد الاختلاف في الرأي، وإنما اختبار الفرضيات المختلفة في ضوء الأدلة اللغوية. وقد برز ذلك في مسألة تقديم معمول خبر «ما» النافية عليها، إذ استند الكوفيون إلى القياس على أدوات النفي الأخرى، بينما اعتمد البصريون على خصائص «ما» التركيبية، ثم ناقش ابن الأنباري حجج الفريقين، ورجح أحد الرأيين بعد تحليل أدلتهما. ويكشف هذا المنهج عن حضور التفكير الاستدلالي في الدرس النحوي العربي، وأن بناء الحكم كان نتيجة للموازنة والترجيح، لا مجرد النقل والتلقي(ابن الانباري،د.ت،ج١،ص١٧٢-١٧٣؛العوادي،٢٠٢٣،ص٣٠).

ويتقاطع هذا المنهج مع ما ذهبت إليه اللسانيات الحديثة، ولا سيما النظرية التوليدية التحويلية، التي تقوم على الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية عبر مجموعة من القواعد التحويلية. فقد سبق النحاة العرب إلى هذا التصور حين ميزوا بين التركيب الملفوظ والتركيب المقدر، وجعلوا الوصول إلى الأصل المفترض وسيلة لتفسير الظواهر النحوية المختلفة. وعلى الرغم من اختلاف الإطار الاصطلاحي بين التراث النحوي

والدرس اللساني الحديث، فإن كليهما ينطلق من فكرة تحليل البنية الداخلية للجملة، وربطها بما يظهر في الاستعمال اللغوي(حماسة،١٩٩٠؛العوادي،٢٠٢٣،ص٢٥-٣٠).

وبذلك يتبين أن منهج النحاة في تحليل التراكيب لم يكن قائمًا على الوصف الشكل يوحده، بل اعتمد الاستقراء، والقياس، والتقدير، والتحليل، والترجيح، وهي أدوات علمية أسهمت في بناء نظرية نحوية متماسكة، استطاعت تفسير الظواهر اللغوية المختلفة، وأظهرت قدرة العقل النحوي العربي على إقامة بناء معرفي يقوم على الدقة والمنهجية، وهو ما يفسر استمرار الإفادة من هذا التراث في الدراسات اللسانية الحديثة.

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن التفكير النحوي العربي لم يكن مجرد وسيلة لضبط أواخر الكلمات أو تقعيد الظواهر اللغوية، وإنما كان منهجًا علميًا متكاملًا يقوم على الملاحظة الدقيقة، والاستقراء، والقياس، والتعليل، والتقدير، وتحليل العلاقات بين مكونات التركيب اللغوي. وقد أظهر البحث أن النحاة العرب أسسوا بناءً معرفيًا متماسكًا استطاع أن يفسر الظواهر اللغوية تفسيرًا عقليًا، وأن يقدم تصورًا متكاملًا للعلاقات النحوية التي تحكم بنية الجملة العربية.

كما تبين أن الوصف اللغوي عند النحاة لم يكن وصفًا شكليًا، بل ارتبط بمنهج تحليلي عميق كشف عن قدرة العقل النحوي العربي على الانتقال من الظاهر إلى الباطن، ومن البنية الملفوظة إلى البنية المقدرة، وهو ما يتقاطع مع عدد من المفاهيم التي تبنتها اللسانيات الحديثة، ولا سيما ما يتعلق بالبنية العميقة والبنية السطحية، والتحليل التوليدي والتحويلي، مما يؤكد أصالة التراث النحوي العربي وقدرته على مواكبة الاتجاهات اللسانية المعاصرة.

وأثبتت الدراسة كذلك أن تعدد الأوجه الإعرابية والخلافات النحوية لم يكن دليلًا على اضطراب المنهج، بل كان مظهرًا من مظاهر مرونة التفكير النحوي واتساعه، إذ اعتمد النحاة على الموازنة بين الأدلة والترجيح بين الاحتمالات في ضوء السماع والقياس، وهو ما منح النحو العربي طابعًا علميًا قائمًا على التحليل والاستدلال، لا على الحفظ والتلقين.

كما كشفت الدراسة أن الإفادة من المناهج اللسانية الحديثة لا تعني تجاوز التراث النحوي أو إقصاءه، وإنما إعادة قراءته في ضوء المناهج العلمية المعاصرة، بما يسهم في إبراز قيمته العلمية، ويكشف عن إمكاناته في خدمة الدراسات اللغوية الحديثة، ولا سيما في مجالات تحليل اللغة الطبيعية والمعالجة الحاسوبية للنصوص العربية.

النتائج:

١. أثبتت الدراسة أن التفكير النحوي العربي يمثل منظومة معرفية متكاملة تقوم على أسس علمية ومنهجية واضحة.

٢. تبين أن الوصف اللغوي عند النحاة لم يكن غاية في ذاته، وإنما وسيلة لتحليل الظواهر اللغوية والكشف عن العلاقات التي تحكمها.

٣. كشفت الدراسة أن مبادئ السماع والقياس والتعليل والتقدير شكلت الأساس الذي قام عليه التفكير النحوي العربي.

٤. أظهرت الدراسة أن النحاة اعتمدوا التحليل العقلي في تفسير التراكيب، وهو ما منح الدرس النحوي طابعًا علميًا يتجاوز مجرد الوصف.

٥. بينت الدراسة وجود أوجه تقارب واضحة بين بعض آليات التفكير النحوي العربي وعدد من مفاهيم اللسانيات الحديثة، ولا سيما البنية العميقة والبنية السطحية، والتحليل التوليدي.

٦. أكدت الدراسة أن الخلافات النحوية وتعدد الأوجه الإعرابية يمثلان مظهرًا من مظاهر ثراء التفكير النحوي، ولا يدلان على اضطراب القواعد.

٧. أوضحت الدراسة أن التراث النحوي العربي يمتلك مقومات معرفية تؤهله للإفادة منه في الدراسات اللسانية الحديثة، وفي تطبيقات المعالجة الآلية للغة العربية.

التوصيات:

١. إعادة قراءة التراث النحوي العربي في ضوء المناهج اللسانية الحديثة؛ للكشف عن أبعاده المعرفية والمنهجية.

٢. توجيه مزيد من الدراسات نحو بيان الصلات بين التفكير النحوي العربي والنظريات اللسانية المعاصرة.

٣. الإفادة من المبادئ النحوية العربية في تطوير نماذج تحليل اللغة العربية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي والمعالجة الحاسوبية.

٤. تشجيع الدراسات المقارنة بين التراث النحوي العربي والنحو التوليدي والتحويلي؛ لإبراز جوانب الاتفاق والاختلاف بينهما.

٥. العناية بتحقيق كتب النحو التراثية وإعادة دراستها وفق مناهج علمية حديثة، بما يسهم في إبراز قيمتها الفكرية واللغوية.

٦. توظيف نتائج الدراسات النحوية الحديثة في تطوير مناهج تعليم اللغة العربية، بما يعزز التفكير التحليلي لدى الدارسين، ويجعل دراسة النحو أكثر ارتباطًا بوظيفته اللغوية والتواصلية.

المراجع

١.ابن الأنباري، أبو البركات. (د.ت). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين.
٢.ابن الأنباري، أبو البركات. (د.ت). البيان في غريب إعراب القرآن.
٣.ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د.ت). الخصائص.
٤.ابن السراج، أبو بكر. (د.ت). الأصول في النحو.
٥.ابن الشجري، هبة الله. (د.ت). الأمالي الشجرية.
٦.ابن مالك، جمال الدين. (د.ت). شواهد التوضيح والتصحيح في شرح مشكلات الجامع الصحيح.
٧.ابن هشام الأنصاري، جمال الدين. (د.ت). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.
٨.أبو حيان الأندلسي، أثير الدين. (د.ت). البحر المحيط في التفسير.
٩.أبو حيان الأندلسي، أثير الدين. (د.ت). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل.
١٠.الحازمي، خالد بن حامد. (د.ت). الآثار التربوية لدراسة اللغة العربية. المكتبة الشاملة.
١١.حماسة، محمد. (١٩٩٠). من الأنماط التحويلية في النحو العربي. مكتبة الخانجي.
١٢.جرار، شذى. (د.ت). إبرام الحكم النحوي عند ابن جني.
١٣.الزمخشري، جار الله. (د.ت). المفصل في صنعت الإعراب.
١٤.الزيدي، الشريف. (د.ت). شرح اللمع.
١٥.زكريا، ميشال. (١٩٨٢). الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية والنظرية الألسنية. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
١٦.سيبويه، أبو بشر عمرو. (د.ت). الكتاب.
١٧.السيوطي، جلال الدين. (د.ت). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع.
١٨.طلمون، رافائيل. (د.ت). وصف نشأة علم النحو العربي. مجلة الكرمل، العدد (٤)، ص ٩٤.
١٩.العوادي، علي حسين. (٢٠٢٣). التفكير الرياضي في النحو العربي: دراسة في ضوء اللسانيات الحديثة. مجلة لارك للفلسفة .واللسانيات والعلوم الاجتماعية(Lark Journal) ، المجلد (٥٠)، العدد (٢)، ص ٢٥-٢٦.
٢٠.الفارسي، أبو علي. (د.ت). المسائل الشيرازيات.
٢١.الملخ، حسن. (د.ت). رؤى لسانية في نظرية النحو العربي.
٢٢.مهدي، بان صالح. (٢٠١٠). ملامح المنهج التاريخي في التفكير النحوي عند ابن جني.

٢٣.مجلة كلية التربية للبنات (جامعة بغداد)، المجلد (٢١)، العدد (٤)، ص ١٠.
٢٤.النيسابوري، نظام الدين. (د.ت). باهر البرهان.

Reference :

1. Ibn al-Anbari, Abu al-Barakat. (n.d.). Equity in the Issues Between the Basran and Kufan Grammarians.
2. Ibn al-Anbari, Abu al-Barakat. (n.d.). The Clear Explanation of the Grammatical Analysis of the Great Qur'an.
3. Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman. (n.d.). Jinni.
4. Ibn al-Sarraj, Abu Bakr. (n.d.). Principles of Grammar.
5. Ibn al-Jawzi, Hibat Allah. (n.d.). The Tree Dictations.
6. Ibn Malik, Jamal al-Din. (n.d.). Evidence and Correction in the Explanation of the Authentic Collection.
7. Ibn Hisham al-Ansari, Jamal al-Din. (n.d.). The Sufficient Guide for the Learned Regarding the Books of Grammar.
8. Abu Hayyan al-Andalusi, Athir al-Din. (n.d.). The White Sea in Exegesis.
9. Abu Hayyan al-Andalusi, Athir al-Din. (n.d.). Supplement and Addendum to the Explanation of the Book of Facilitation.
10. Al-Hazimi, Khalid bin Hamid. (n.d.). The Educational Effects of Teaching Arabic. Al-Maktabah Al-Shamila.
11. Hamasa, Muhammad. (1990). From the Alternative in Arabic Grammar. Al-Khanji Library.
12. Jarar, Shatha. (n.d.). The Legal Ruling According to Ibn Jinni.
13. Al-Zamakhshari, Jar Allah. (n.d.). Development in the Art of Parsing.
14. Al-Zaydi, Al-Sharif. (n.d.). Explanation of Al-Luma'.
15. Zakariya, Michel. (1982). Generative and Transformational Linguistics, Arabic Grammar, and Linguistic Theory. Al-Jami'ah University for Publishing and Distribution.
16. Sibawayh, Abu Bishr Amr. (n.d.). The Book.
17. Al-Suyuti, Jalal al-Din. (n.d.). The Rain-Blowing Rain in the Explanation of Jam' al-Jawami'.
18. Talmon, Raphael. (n.d.). A Description of the Origins of Arabic Grammar. Al-Karmel Journal, Issue (4), p. 94.
19. Al-Awadi, Ali Hussein. (2023). Mathematical Thinking in Arabic Grammar: A Study in Modern Perspectives. Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences (Lark Journal), Volume (50), Issue (2), pp. 25-26.
20. Al-Farsi, Abu Ali. (n.d.). The Shiraz Questions.
21. Al-Malakh, Hassan. (n.d.). Linguistic Perspectives on the Theory of Arabic Grammar.
22. Mahdi, Ban Saleh. (2010). Narrative Features in the Grammatical

Structure of Ibn Jinni. Journal of the College of Education for Women (University of Baghdad), Volume (21), Issue (4), p. 10.
23. Al-Nisaburi, Nizam al-Din. (n.d.). The Brilliant Proof.
24. Al-Nisaburi, Nizam al-Din. (n.d.). Baher Al-Burhan.